الفصل التاسع

البيئة المالية:
المؤسسات المالية الدولية والإقليمية

الفصل التاسع

البيئة المالية : المؤسسات المالية والإقليمية

World and Regional Financial Institutions

مفهوم البيئة المالية:

يقصد بالبيئة المالية للأعمال الدولية كافة المنظمات والمؤسسات المالية والأفـراد المستثمرين والبنوك وشركات التأمين وغيرهم من العاملين في مجال الأعمال الدولية في بلدان وظروف معينة ومختلفة، ويتفاعلون مع بعضهم البعـض، يعرضـون المـال علـى المستثمرين الباحثين عنه، أو يبيعـون ويشـترون الأوراق الماليـة كالأسـهم والسـندات والعملات الأجنبية، أو الباحثين عن الربح وتحقيق الثروة، هؤلاء جميعـهم موجـودون على ساحة عريضة من العالم الذي أصبح وكأنه سوق واحد تتدفق عليه مبـالغ ماليـة ضخمة، وتربط بين أجزائه نظم اتصالات متقدمة وفورية ومتعددة الطرق والأساليب. لذلك من المهم معرفة بعض أشهر المنظمات والمؤسسات المالية الدولية.

أولاً: مؤسسات مالية تعمل في مجال دعم التنمية وموازين المدفوعات:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (I B R D): [1]

International Bank for Reconstration and Development

البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحـدة الذي أنشئ عام 1944 في مدينة برايتون وودز في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (وقـد عُرِفت اتفاقية انشاء البنك،و صندوق النقد الدولي باسم اتفاقية برايتون وودز)، ويبلغ عدد الأعضاء الحاليين في البنك 182 دولة، وقد تأسس برأسمال مصرح بـه بلـغ نحـو

186 مليار دولار، والبنك يعمل وفق أسس تجارية، حيث يعتمد على الإقراض والاقتراض في عمله أكثر من اعتماده على رأس ماله، ومن أكبر المساهمين في رأسماله هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،وفرنسا، واليابان،والمملكة العربية السعودية، تم تأسيس البنك في البداية لأغراض إعمار الأراضي والمنشآت التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا، بالإضافة الى دعم وتوسيع التجارة الدولية وموازين المدفوعات. وللبنك أهداف بعيدة المدى يعمل على تحقيقها بالطرق والوسائل التالية:

1- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية من دول أخرى، كما يقدم القروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات، وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

2- تقديم المعونات الفنية والاستشارية للدول النامية،وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

3- استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول أخرى، ويمنح ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع ، ويقدم قروض عادية.

ومن السياسات الهامة التي يطبقها البنك الدولي التنسيق الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى، وخلال العشرين سنة الماضية لوحظ أن البنك يلعب دوراً مهماً في مجال التمويل التعاوني بين الدول، أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة، وأدخل العديد من أدوات التمويل التعاوني (المشترك) مثل المساعدة في تسوية الديون المستحقة والمتأخرة السداد على الدول النامية، وتقديم الضمانات للدول الدائنة. ولكي يتمكن البنك من تقديم المساعدات الفنية والتنموية للدول النامية وغير النامية، قام بتأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ميجا (MIGA – The Multi – Lateral Investment Guarantees Agency) في عام 1985 لتوفير الضمانات للاستثمارات الأجنبية في الدول الأقل نموا ضد المخاطر غير التجارية. ولتوفير الدعم المالي لمراكز الأبحاث الدولية في مجال

186 مليار دولار، والبنك يعمل وفق أسس تجارية، حيث يعتمد على الإقراض والاقتراض في عمله أكثر من اعتماده على رأس ماله، ومن أكبر المساهمين في رأسماله هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،وفرنسا، واليابان،والمملكة العربية السعودية، تم تأسيس البنك في البداية لأغراض إعمار الأراضي والمنشآت التي دمرتها الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا، بالإضافة الى دعم وتوسيع التجارة الدولية وموازين المدفوعات. وللبنك أهداف بعيدة المدى يعمل على تحقيقها بالطرق والوسائل التالية:

1- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية من دول أخرى، كما يقدم القروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات، وتحديد سعر فائدة منخفض على قروضه.

2- تقديم المعونات الفنية والاستشارية للدول النامية،وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

3- استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول أخرى، ويمنح ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع ، ويقدم قروض عادية.

ومن السياسات الهامة التي يطبقها البنك الدولي التنسيق الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول المانحة من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى، وخلال العشرين سنة الماضية لوحظ أن البنك يلعب دوراً مهماً في مجال التمويل التعاوني بين الدول، أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة، وأدخل العديد من أدوات التمويل التعاوني (المشترك) مثل المساعدة في تسوية الديون المستحقة والمتأخرة السداد على الدول النامية، وتقديم الضمانات للدول الدائنة. ولكي يتمكن البنك من تقديم المساعدات الفنية والتنموية للدول النامية وغير النامية، قام بتأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ميجا (MIGA – The Multi – Lateral Investment Guarantees Agency) في عام 1985 لتوفير الضمانات للاستثمارات الأجنبية في الدول الأقل نموا ضد المخاطر غير التجارية. ولتوفير الدعم المالي لمراكز الأبحاث الدولية في مجال

الزراعة، تم تأسيس المجموعة الاستشارية الدولية لأبحاث الزراعة (مس داز) (Consultative Group in International Agricultural Researches – CGIAR) برعاية وضمانة البنك ومنظمة الأغذية الدولية الفاو (Foa) ومن خلال مراجعة بعض التقارير السنوية للبنك عن أداء المشروعات التي قام البنك بتمويلها فقط لوحظ أن أداء بعض المشروعات توقف عن التنفيذ، أو أن تكاليفها ارتفعت، أو أن الجدوى الاقتصادية للمشروع تأثرت سلباً، ويعتقد المسؤولون في البنك أن الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج من بينها ما يلي:

1- سوء إعداد وتصميم المشروع منذ البداية.

2- ضعف الإدارة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

3- استمرار ضعف مؤشرات الأداء للاقتصاد الوطني.

وقدم البنك منذ تأسيسه وحتى الآن مبالغ طائلة أنفقت على مئات العمليات، كما ساهم خلال السنوات الخمس الماضية بأكثر من 140 عملية في حوالي 50 دولة ، ومن بين أكبر العمليات التي التزم بها البنك الدولي تخصيصه لأكثر من 21 مليار دولار لكل من الصين وكوريا الجنوبية والمكسيك ونحو 15 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد التركي عام 2001.

ومن الأشياء المثيرة للانتباه (وهو ما يؤاخذ عليه البنك) في عمل البنك هو تمويله لقطاعات رئيسية ذات مخاطر عالية ، ولا يمول مثلاً مشاريع وبرامج التخطيط الأسري مثل التدريب والتعليم، وهي قطاعات لا تستطيع الدول الفقيرة تمويلها من إمكانياتها الذاتية، ويركز البنك أولاً على تمويل مشروعات التنمية في الدول الأعضاء، ولكن في بعض الأحيان يخرج البنك عن هذه السياسة ولا يطبقها على جميع المشاريع التي تثبت جدواها الاقتصادية ،ولا على جميع الدول الأعضاء، فقد أعطيت الأولوية أكثر من مرة لتمويل مشاريع البنية التحتية (Infra – Structure) مثل الطرق والجسور وسكك الحديد ومرافق أخرى، إلا أن جهود تمويل المشروعات الصناعية ، لم يتم توسيعها أو تطويرها من قبل البنك الدولي حتى الآن، ويتفرع عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير هيئات ومؤسسات أهمها ما يلي:

1- هيئة التمويل الدولية International Finance Corporation – IFC

تأسست هيئة التمويل الدولية عام 1956 بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية،والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الدول الأقل نمواً. وتقدم الهيئة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال مشروع المقترح بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعلياً، أو لا تستطيع الحصول عليه بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال ، ولا تطلب الهيئة ضمانات مقابل ذلك من حكومة البلد الذي تقيم فيه المؤسسة لاسترداد القرض. كما تدعم الهيئة فرص توظيف رؤوس الأموال الخاصة في الاستثمارات المحلية أو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المعنية ،وتساعد بعض الدول في تهيئة الفرص لتكوين رؤوس الأموال المحلية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية. ولهيئة التمويل علاقات وثيقة مع الشركات الخاصة في مختلف الدول وفي كثير من الأحيان تتمثل في عضوية مجلس إدارتها، كما تعمل على تنفيذ سياسات البنك الدولي في الإشراف والرقابة على المشروعات التي تساهم في تمويلها. ويشترط للانضمام لعضوية الهيئة أن تكون الدولة عضواً في البنك الدولي، وتعمل بصورة مستقلة قانونياً عن البنك الدولي، ويبلغ عدد أعضائها 175 دولة.

2- مؤسسة التنمية الدولية:

International Development Association (IDA)

تأسست عام 1960 لتقديم القروض طويلة الأجل بتسهيلات واسعة تصل الى 40-50 سنة برأسمال مليار دولار لتقديم المعونات للدول النامية الفقيرة، وقد قدمت خلال السنوات الأخيرة أكثر من 30 منحة مالية لتنمية اقتصاديات عدد من الدول مما يدل على أن هذه المؤسسة تلعب دوراً مهماً ونشطاً في مجالها. وقد وصل معدل العائد على المشروعات التي مولتها الى 18٪ ويشمل ذلك أيضاً مشروعات التطوير الحضري في الدول الفقيرة في العالم الثالث، وقليل جداً من المشروعات الاخرى التي حققت عائداً أقل من 10٪ ، ومع ذلك فإن معدلات العائد وحدها لا تعتبر معياراً كافياً

للحكم على نجاح المؤسسة في أهدافها التنموية، فهي تدعم الى جانب ذلك اصلاح السياسات وتنمية المؤسسات خاصة في جنوب آسيا والصحراء الأفريقية. وقامت خلال السنوات الخمس الماضية بنحو 82 عملية شملت 22 دولة يقل فيها دخل الفرد عن 1500 دولار وتم إنفاق هذا المبلغ بالكامل تقريباً. (2)

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund – IMF

صندوق النقد الدولي، منظمة دولية تأسست عام 1944 بموجب نفس الاتفاقية التي تمت الموافقة فيها على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي ذات الاتفاقية التي سميت باتفاقية برايتون وودز على اسم المدينة التي عقدت فيها الاجتماعات لمناقشة الأوضاع المالية في أوروبا والولايات الأمريكية، وإعادة تنظيم التعامل النقدي بين الدول خاصة بعد تخلي الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب كأساس لنظام النقد العالمي. وقد بلغ عدد الأعضاء في الصندوق نحو 184دولة، ويبلغ رأسماله نحو 145 مليار دولار، ويشرف على أدائه مجلس حكام منتخبين من وزارات الدول الأعضاء،ومجلس المديرين التنفيذيين. أما نظام التصويت على قرارات المجلس فتتم بنظام الحصص، حيث أن حجم التأثير في قرارات المجلس تزيد أو تقل تبعاً لحجم مساهمة كل دولة في رأس مال الصندوق، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم فيه وبالتالي فهي الدولة المهيمنة على قراراته، (3) أما الدول الأخرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة العربية السعودية فتساهم بحصص كبيرة ، وبقية الدول الأخرى فتساهم بنسب رمزية مختلفة حيث تدفع1/ 4 حصتها بالذهب أو الدولار، والمبلغ المتبقي يدفع بالعملة الوطنية لكل دولة. أما الهدف الذي يعمل الصندوق من أجل تحقيقه فهو زيادة التعاون النقدي بين الدول الأعضاء ، مثل تثبيت أسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض، وترتيبات التبادل النقدي المنظم،وتشجيع النمو الاقتصادي، وتقديم المساعدات المالية للدول النامية.

مجالات عمل الصندوق:

1- يعمل الصندوق على زيادة التعاون النقدي بين الدول الأعضاء من خلال المؤسسات الفرعية واللجان المنبثقة عن مجموعة البنك الدولي والتي تقدم المشورة والتعاون على حل المشاكل الدولية المالية.

2- المساعدة في زيادة النمو المتوازن في التجارة الدولية ، ويساهم في زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء ، والى زيادة الموارد الإنتاجية كهدف من الأهداف الرئيسية للسياسة التي يسير عليها الصندوق .

3- يعمل الصندوق على زيادة ثبات أسعار صرف العملات ،والمحافظة على ترتيبات زيادة التبادل التجاري بين الأعضاء،و تجنب مخاطر انخفاض قيم التحويلات النقدية.

4- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح هذه الاختلالات . وبحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة العضو أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ما نسبته 150٪ من قيمة حصتها بالعملة الوطنية. وقدم قروضاً بـ 50 مليار دولار عام 2001 منها 17 مليار لتركيا ، 13.1 للبرازيل و 20 مليون دولار لدول أخرى. ومع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة صندوق النقد الدولي الذي وجد نفسه في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه للمساعدة، فالصندوق يطبق عليها ما يسمى "سياسة التكيف الهيكلي" أي أنه يشترط على الدول المقترضة ان تطبق داخلياً سياسة تقشفية بهدف تحقيق التوازن في ميزانها التجاري، وميزان المدفوعات، والحد من زيادة معدلات التضخم . وقد طبق صندوق النقد هذه السياسة في كل من الأردن ،ومصر، واليمن، وتركيا ، ولبنان وغيرها كثير من الدول النامية.

5- يعمل الصندوق كمستشار مالي ونقدي لجميع الدول،حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها البنك سنوياً من خلال تقريره السنوي ، كما

يقدم المساعدة الفنية والمالية على التدريب ، وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية.

صندوق النقد العربي The Arab Monetary Fund – AMF

تأسس صندوق النقد العربي عام 1977 برأسمال 250 مليون دينار عربي، وقد تمت زيادة رأسماله المصرح به الى ان بلغ حالياً 600 مليون دينار عربي دفع منه حتى الآن 326 مليون دينار عربي أي ما يعادل 1.2 مليار دولار، وللصندوق احتياطات اخرى تبلغ 302 مليون دينار عربي (*) يبلغ عدد الدول العربية الأعضاء فيه 21 دولة عربية هي الامارات العربية المتحدة، البحرين ، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر ، الكويت،لبنان، مصر، ليبيا، المغرب، اليمن، موريتانيا، سوريا، الأردن، الصومال، وتعتبر دولة الإمارات العربية المقر الدائم للصندوق.

هناك تشابه كبير بين طريقة إدارة الصندوق العربي وصندوق النقد الدولي، فكلاهما يدار بمجلس محافظين وهو بمثابة الجمعية العمومية للصندوق العربي، وهناك مجلس المديرين التنفيذيين برئاسة مدير عام الصندوق، وينبثق عن الصندوق لجان عمل مثل لجنة القروض، والاستثمارات ،واللجنة الإدارية، كما يتبع له معهد السياسات الاقتصادية.

يساهم الصندوق في تحقيق الأهداف التالية:

- معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء
- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء

(*) الدينار العربي وحدة حسابية يتم التعامل بها بين البنوك المركزية فقط،ويعادل الدينار العربي 3 وحدات من حقوق السحب الخاصة والتي هي كذلك وحدة حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي، ويتم التعامل بها فقط بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، ووحدة السحب الخاصة تساوي تقريباً 1.226 دولار أمريكي، أي أن الدينار العربي= 3 وحدات × 1.226= 3.680 دولار أمريكي. تقريباً.

- تقديم الاستشارات لمن يطلبها،في مجالات عديدة أهمها ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.
- تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية واحدة

العمل على زيادة التعاون النقدي بين الدول العربية.

يعمل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التالية:

- تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
- تقديم المساعدات النقدية للدول الأعضاء ، وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
- تنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية والمترتبة عليها، وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- يحتفظ الصندوق بما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً للقواعد التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.
- عقد اجتماعات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية والسياسات التي تنتجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.
- تنمية العلاقات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.
- يلتزم كل عضو بصفة خاصة، برفع القيود عن المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها،مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلياً، لتحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية واحدة موحدة. كما يعمل الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أهدافه، ويتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة، بالإضافة الى انه يقدم المعونات والخدمات الفنية في

المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول الى اتحاد نقدي بينها.

ولزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية قام الصندوق باستحداث برنامج تمويل التجارة العربية برأسمال قدره 500 مليون دولار عام 1990 ،وساهم فيها بـ 250 مليون دولار ، وبعض البنوك العربية بـ150 مليون دولار، ووقع نحو 150 اتفاقية إعادة تمويل منذ تأسيس البرنامج بلغت قيمتها نحو 700 مليون دولار.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

The Arab Fund for Economic and Social Development – AFESD

وهو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها دولة الكويت، ويضم في عضويته البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقد تأسس بقرار من مؤتمر القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم عاصمة الجمهورية السودانية عام 1967. وصادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية عام 1968 على اتفاقية انشائه، واعلنت الجامعة العربية نفاذ هذه الاتفاقية في عام 1971 ، وعقد الاجتماع الأول لمجلس المحافظين عام1972 ثم باشر الصندوق عملياته في بداية عام 1974.

أهداف الصندوق:

يهدف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عن طريق ما يلي:

1- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بشروط ميسرة للحكومات والهيئات العربية وللمشاريع المشتركة.

2- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات الفنية والاستشارية اللازمة ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة والمنصوص عليها في المادة 22 من عقد التأسيس.

3- انشاء او المساهمة في رؤوس اموال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي *تهدف الى تنفيذ وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والاستشارية اللازمة .*

4- انشاء وادارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق اغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي، ويتم تمويلها من موارده أو أي موارد أخرى، وتحدد وثائق انشاء تلك الصناديق اغراضها و صلاحياتها وادارتها والقواعد المنظمة لعملياتها.

5- تشجيع وتوظيف الاموال العامة والخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.

6- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

يبلغ حالياً رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو 800 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 3.7 مليار دولار ، دفع منها حتى الان 622 مليون دينار ، وتفيد بيانات الصندوق في موقعه على شبكة الانترنت ان اجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2002 بلغت 1.979.46 دينار (أي ما يعادل 7 مليارات دولار أمريكي) بالإضافة الى تقديم 90 مليون دينار كمعونات فنية، اما اجمالي موارده فقد بلغت حتى نهاية 2002 نحو 3856 مليون دينار كويتي (13.9 مليار دولار أمريكي(وتركز سياسة البنك في الإقراض على مشاريع البنية التحتية، والمشاريع الانتاجية.

الصندوق السعودي للتنمية Saudi Development Fund – SDF

تأسس الصندوق السعودي للتنمية بمرسوم ملكي عام 1974 برأسمال بلغ 10 مليارات ريال سعودي مقدمة من الحكومة السعودية ،وتمت زيادة رأس المال ثلاث مرات الى 15 مليار ريال عام 1980 والى 25 مليار ريال عالم 1981 والثالثة عام 1991 ليصبح رأس مال الصندوق 30 مليار ريال سعودي.

أهداف الصندوق:

كما هو محدد في نظامه، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية عن طريق تقديم القروض لتلك البلدان ويركز نشاطه على مشاريع التنمية التي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض.

النظام الأساسي للصندوق:

يتضمن النظام الأساسي للصندوق القواعد الأساسية حيث تنص المادة السابعة من هذا النظام على أن يمنح القروض مراعياً الشروط التالية:

1- ثبوت الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية للمشروع المطلوب تمويله في البلد المقترض.

2- أن يتم دفع مبلغ القرض واسترداده بالريال السعودي.

3- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة 5٪ من رأس مال الصندوق ونسبة 50٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

4- لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في آن واحد نسبة 10٪ من رأس المال الصندوق.

الإدارة والتنظيم :

يتمتع الصندوق بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وله مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء بالإضافة الى رئيسه وزير المالية والاقتصاد الوطني ، ويتولى نائب الرئيس والعضو المنتدب السلطة التنفيذية وهو المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

طبيعة المساعدات:

يركز الصندوق على تمويل المشروعات ذات الطبيعة الانمائية، وتقديم قروض ميسرة .وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية، ويعطي الصندوق الأولوية

لمشاريع الدول ذات الدخل المنخفض. كما يقوم بمهمة تمويل وضمان الصادرات الوطنية غير النفطية ، قدم الصندوق منذ تأسيسه وحتى الان نحو 25 مليار ريال شملت 65 بلداً في العالم الثالث.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية:

Kuwait Fund for Arab Economic Development

تم تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961 للمساهمة في تنمية الاقتصاديات العربية ، وبدأ عمله برأس مال مقداره 200 مليون دينار كويتي (720 مليون دولار تقريباً) وفي عام 1974 تمت زيادة رأسماله ليصبح مليار دينار (3.6 مليار دولار أمريكي). وتمشياً مع سياسة توسيع أهدافه ونطاق عمله ليشمل الدول النامية بالإضافة للدول العربية تمت زيادة رأسماله عام 1981 الى الضعف ليصبح 2 مليار دينار كويتي (7.2 مليار دولا أمريكي). يقدم الصندوق قروضاً طويلة الأجل لتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية منخفضة الدخل، وقدم 3 مليارات منذ تأسيسه وحتى الآن، ذهب اكثر من نصفها لمشاريع التنمية في الدول العربية والباقي تم توزيعه بقروض ميسرة وفترات سماح طويلة نسبياً على بعض الدول الافريقية والآسيوية.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا:

The Arab Bank for Economic Development in Africa

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا للمساعدة في تنمية اقتصاديات الدول الافريقية غير العربية ولتنمية العلاقات العربية الافريقية. يعمل المصرف بالتنسيق مع منظمة أوبك (Opec) والبنك الافريقي للتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ورابطة مؤسسات التنمية والتمويل الافريقية. يهدف المصرف الى تشجيع التعاون الاقتصادي ، والفني والمالي بين الدول الافريقية والعالم العربي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يركز جهوده على ما يلي:

1- يساعد في تمويل التنمية الاقتصادية في افريقيا.
2- زيادة مساهمة رأس المال في مشاريع التنمية الافريقية
3- يقدم المعونة الفنية المطلوبة للتنمية الافريقية .

كان رأس مال المصرف عند تأسيسه 231 مليون دولار أمريكي، شاركت فيها الدول الأعضاء، وفي عام 1944 تمت زيادة رأس المال الى 1145.817 مليون دولار، أما عدد الأعضاء فقد بلغ 18 دولة. يدير المصرف مجلس ادارة مكون من 12 عضواً، يتولون ادارة شؤون المصرف كل بحسب نسب مساهمته، وكل دولة تمتلك 200 سهم فأكثر يمكنها الحصول على مقعد في مجلس الإدارة.

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة أكثر الدول مساهمة في هذا المصرف، يليها الجزائر...الخ ، مدة العضوية في مجلس الادارة 4 سنوات.

بنك التنمية الإسلامي: Islamic Development Bank

بنك التنمية الاسلامي مؤسسة مالية دولية تأسست بموجب قرار صادر عن مؤتمر وزراء المالية في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة عام 1973 وبدأ أعماله عام 1975 ، ويشترط البنك لمنح القروض والمساعدات ان تكون الدولة الاسلامية عضواً في منظمة المؤتمر الاسلامي، وان تكون قد سددت مساهمتها في رأس مال البنك، وان تكون قد قبلت والتزمت بقراراته.

بلغ راس مال البنك حتى عام 1992 م 2 مليار دينار إسلامي (7.2مليار دولار) ثم تمت زيادته الى 6 مليارات دينار ، قسمت الى 600.000 سهم (ستمائة الف سهم) أي ان القيمة الاسمية (Par value) للسهم الواحد هي 10.000 دينار إسلامي ، ويساوي الدينار الاسلامي وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي والتي تساوي (1.2 دولار تقريباً)، يتواجد المقر الدائم في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فرعان الأول في الرباط بالمملكة المغربية، والثاني في كوالا لامبور في ماليزيا. وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين في البنك على تأسيس

مكتب تمثيلي في كازاخستان عام 1977 ليعمل كصلة وصل بين البنك والدول الاسلامية في تلك المناطق.

وظائف الصندوق:

من أهم وظائف بنك التنمية الاسلامي منح القروض للمشاريع الانتاجية، والمؤسسات الى جانب توفير الدعم المالي للدول الأعضاء بطرق اخرى للمساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يقوم بتأسيس وتشغيل صناديق مالية ولأغراض معينة تشمل مثلاً صناديق مالية لمساعدة التجمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك مخول بقبول الودائع وحشد الموارد المالية بطريقة تنسجم مع الشريعة الاسلامية . كما يقدم القروض لدعم التجارة الخارجية خاصة في مجال الصناعة بين الدول الاسلامية الأعضاء. وبالإضافة الى كل هذه الوظائف فالبنك يوفر المساعدات الفنية ، وتسهيلات التدريب للأفراد العاملين في انشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاسلامية بما يتطابق وتعاليم الشريعة الاسلامية . يبلغ عدد الدول الأعضاء حالياً في البنك 54 دولة ويعتبر من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية المشتركة، فهو وإن كان بنكاً إسلامياً إلا انه يختلف عن البنوك الاسلامية الأخرى في طريقة عمله، فهو يتقبل الودائع على الرغم من أنه بنك تنموي، الا انه يمارس بصورة ضيقة دوره كبنك تجاري أيضاً. أنفق البنك على عملياته منذ تأسيسه وحتى عام 2005 نحو 24 مليار دولار أمريكي.

ثانياً: مؤسسات مالية تعمل في مجال ضمان الاستثمارات:

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

The Multi – Lateral Guarantee Agency

تأسست عام 1988 في كوريا الجنوبية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعمل بإدارة مستقلة عن البنك. ويتركز اهتمامها على زيادة وتطوير الاستثمار الأجنبي في الدول النامية من أجل تحسين حياة الناس، وتقليل الفقر، والوكالة تعمل على تحقيق هذه الأهداف من خلال التأمين على الاستثمارات

الأجنبية من المخاطر السياسية، أي أنها تقدم الضمانات للشركات م.ج الراغبة في الاستثمار في بلد ما، والى المقرضين بنوك أو شركات مالية، وبالتعاون والتنسيق مع الدول النامية المعنية من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الى هذه الدول.

مبادئ عمل الوكالة (MIGA):

يتصدر عمل ميجا أربعة قواعد إرشادية هي:

1- دعم المستثمرين والمقترضين ، وحكومات البلد المضيف للاستثمار الأجنبي.

2- دعم القطع الخاص وزيادة الاستثمار الأجنبي.

3- العمل مع المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية لضمان تكامل الخدمات وزيادة الجهود الإنمائية لتحسين حياة الناس في الدول النامية، وتهيئة البيئة الاجتماعية والصحية والتجارية للبلد المضيف لتتفق مع أهداف الاستثمار الأجنبي.

4- ضمان الاستقرار المالي، وموازنة الأهداف الإنمائية والمالية من جهة ، وضمان السندات وإدارة الكوارث من جهة أخرى.

يبلغ عدد أعضاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) 157 دولة، وهم من نفس الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، يبلغ رأسمالها مليار دولار أمريكي ويديرها مجلس حكام (SDRI).

ساندت الوكالة مشاريع عديدة، وخلقت إيرادات ضريبية للحكومات، وطورت مهارات وخبرات تكنولوجية للدول والشركات، ودعمت مصالح المجتمعات مثل تطوير وتوسيع البنية التحتية كالطرق والجسور، والكهرباء، والمستشفيات، ومحطات تنقية وضخ المياه...الخ. كما ساندت ميجا وشجعت الاستثمار الأجنبي والمحلي، مما أدى الى خلق فرص العمل للمواطنين. لذلك تشكل وكالة ضمان الاستثمار الدولية دعامة مهمة للتنمية والتجارة الدولية والاستثمار، وتستعين بقدر كبير من موارد البنك الدولي وإمكانياته في دعم المشاريع التي تكفلها، فهي تعمل كمظلة ضد السياسات الحكومية التي يمكن ان تجلب الضرر أو الخسارة للاستثمارات الأجنبية أو تضع القيود على دخولها عبر الحدود، أو تخلق النزاعات ، وفي مثل هذه

الحالات تتدخل ميجا (MIGA) للخدمة كوسيط محايد لإعادة بناء الثقة بين المستثمرين من جهة وحكومات البلد المضيف وخاصة في فض النزاعات. ويقتصر عمل ميجا على ضمان الاستثمارات ضد الأخطار غير التجارية (السياسية)، كما تقدم ميجا خدمات قانونية واستشارية، وأصدرت منذ عام 2001 فقط حوالي 500 ضمان للمشاريع في 78 دولة نامية، وبلغ قيمة هذه الضمانات 9 مليارات دولار، اما حجم الاستثمارات المشمولة بهذه الضمانات فقد بلغ 41 مليار دولار. وكما ذكرنا من قبل فإن ميجا تتوسط في حل النزاعات التجارية والاستثمارية ، وتساعد الحكومات والأفراد على حل خلافاتهم والعمل على تحسين مناخ الاستثمار في مختلف البلدان عن طريق دعم الدراسات التي تتناول اسباب العوائق والمشكلات التي تجعل من المناخ الاستثماري في بلدٍ ما غير ملائماً للاستثمار الأجنبي ومعالجتها.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC):

The Inter – Arab Investment Guarantee Corporation

وهي مؤسسة إقليمية مشابهة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ميجا التابعة للبنك الدولي. وتضم في عضويتها جميع الدول العربية، ويشترط للانضمام لعضوية المؤسسة أن يكون المستثمر من مواطني إحدى الدول العربية، لكن المؤسسة لا توفر أي تغطية للمخاطر على المشروعات التي لم يمض على تأسيسها ثلاث سنوات في بلد الاستثمار. تقدم المؤسسة قروضاً لضمان الصادرات ضد المخاطر السياسية والتجارية، وضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية (المخاطر السياسية) وتغطية التأمين على الاستثمارات العربية، والمعاملات التجارية بين الدول العربية، كما تعمل على تشجيع الاستثمار بين الدول العربية. يبلغ رأس مال المؤسسة 80 مليون دولار أمريكي.

الشركة الأردنية لضمان القروض:

وهي مؤسسة خاصة تقدم خدمات للمصدِرين الأردنيين بهدف التخفيف عنهم من أثر مخاطر الدفع المرافقة لصفقات التصدير،كما تقدم برامج ائتمان الصادرات التي تغطي المخاطر المرافقة لكافة مراحل العمليات التصديرية، وتقدم

الشركة برنامجين لضمان ائتمان الصادرات، أحدهما لمرحلة ما قبل الشحن، والثاني لمرحلة ما بعد الشحن. ويمكن البرنامج الأول المصدرين من الحصول على تسهيلات من البنوك لتمويل حاجاتهم من رأس المال العامل، حيث يوفر ضمانات للبنوك التجارية بنسبة 75٪ من رأس المال والفائدة على القروض الممنوحة منها.

ويمكن البرنامج الثاني المصدرين من توفير شروط دفع مرنة للمستوردين، إذ يستطيع المصدر من خلال هذا البرنامج الحصول على ضمانة الشركة بقيام المستورد بدفع أثمان الصادرات، أي الدخول في ترتيب تعاقدي مع المستورد واثقاً من استلام أثمان صادراته، وهناك خدمات أخرى تقدمها الشركة.

وفي الأردن مؤسسات أخرى تقدم خدمات الضمان، فهناك مثلاً برامج تمويل وضمان ائتمان للصادرات يقدمها بنك الصادرات والتمويل والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (IAIGC)، وبرنامج تمويل التجارة العربية.[4]

ميثاق تسوية النزاعات الاستثمارية ومواطني الدول الأخرى:
The International Convention for the Settlements of Investment disputes (ICID)

ميثاق وضعه البنك الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار عام 1965. يتضمن هذا الميثاق "نظاماً لتسوية النزاعات"، يُدار هذا الميثاق من خلال مركزه في سويسرا حيث يعمل كمنبر للمصالحة والتحكيم بين الحكومات والمستثمرين الأجانب، يبلغ عدد الأعضاء 130 دولة حتى عام 2001 منها عشرة دول عربية كما يقدم المركز من خلال مبادئ "نظام تسوية النزاعات" خدمات الاستشارات القانونية. لم يأخذ هذا المركز دوره كاملاً كمرجع لحل النزاعات لافتقاره حتى الآن الى مبادئ قانونية أو كمحكمة دولية معتمدة قانوناً تلزم المتخاصمين بتنفيذ أحكامها،ولكن هناك دراسات وجهود تبذل في هذا الاتجاه، وبالتالي فإن موقفها حالياً هو تقديم النصح والأحكام غير الملزمة للمتخاصمين.

مراجع وحواشي الفصل التاسع

1- البيانات والأرقام مأخوذة عن موقع البنك على شبكة المعلومات إنترنت (2003).

2- التقرير السنوي للبنك الدولي 2002.

3- Robert G. And Duane K. International Business 2ed. Univ of Miame U.S.A Read p. 181- 182.

4- مركز التجارة الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 173.

مراجع وحواشي الفصل التاسع

1- البيانات والأرقام مأخوذة عن موقع البنك على شبكة المعلومات إنترنت (2003).

2- التقرير السنوي للبنك الدولي 2002.

3- Robert G. And Duane K. International Business 2ed. Univ of Miame U.S.A Read p. 181- 182.

4- مركز التجارة الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 173.